أزمة العقل السياسي الفلسطيني في ضوء أزمة العقل العربي: دراسة في فكر محمد عابد الجابري والخيارات المطروحة لتجاوز المأزق الراهن

The Crisis of the Palestinian Political Mind in Light of the Crisis of the Arab Mind: Study of Mohammed Abed Al-Jabri's Thought and the Options Proposed to Overcome the Current Impasse

د. منصور أحمد أبو كريّم: باحث في مركز التخطيط الفلسطيني، غزة – فلسطين.

Dr. Mansour Ahmed Abu Karim*: Researcher at the Palestinian Planning Center, Gaza – Palestine.*

Email: m.kraeem1975@gmail.com

DOI https://doi.org/10.56989/benkj.v6i7.1977

تاريخ الاستلام:	2026-06-07	تاريخ القبول:	2026-06-23	تاريخ النشر	2026-07-01

المُلخَّص:

قدَّمتِ الدِّراسةُ مقاربةً فكريَّةً لتحليلِ المأزقِ السِّياسيّ الفلسطينيّ في ظلِّ تعثُّرِ مشروعيِ المُقاومةِ والتَّسويةِ، بالاستنادِ إلى أطروحاتِ محمد عابد الجابري حولَ أزمةِ العقلِ العربيّ، وتناولت انعكاسَ هذه الأزمةِ على السَّاحةِ الفلسطينيَّةِ في سياقِ الحربِ والانقسامِ وتراجعِ مكانةِ القضيَّةِ، وسعت إلى الإجابةِ عن سؤالٍ محوريٍّ حولَ طبيعةِ الأزمةِ: هل هي نتيجةُ سوءِ الأداءِ السِّياسيّ أم أزمةٌ بنيويَّةٌ في العقلِ السِّياسيّ الفلسطينيّ؟ كما ناقشت تأثيرَ استمرارِ الانقسامِ الجغرافيّ والسِّياسيّ وتداعياتِه على الفعلِ الوطنيّ، وطرحت في المقابلِ مجموعةً من الخياراتِ والبدائلِ العمليَّةِ لإعادةِ بناءِ الحقلِ السِّياسيّ وتجاوزِ المأزقِ الراهنِ، بما يجيبُ عن سؤالِ "ما العمل؟" في ظلِّ الظروفِ الحاليةِ المعقَّدةِ، وخلصت الدراسة إلى أن تجاوز الأزمة الراهنة يتطلب انتقالًا جذريًا من إدارة الانقسام إلى بناء الوحدة الوطنية، ومن الحلول المؤقتة إلى مشروع وطني متكامل يعيد الحيوية للمؤسسات السياسية، ويعزز صمود المجتمع الفلسطيني، ويعيد تموضع القضية الفلسطينية في سياقها الإقليمي والدولي بما ينسجم مع حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته التاريخية.

كلمات المفتاحية: العَقلُ السِّياسيّ، الانقِسامُ الفِلسطينيّ، الوَحدةُ الوَطنيَّة، المُصالَحةُ الوَطنيَّة، إصلاحُ النِّظامِ السِّياسيّ، الخِياراتُ المُتاحة، التَّعافي وَإعادةُ الإعمار.

Abstract:

The study presented an intellectual approach to analyzing the Palestinian political predicament in light of the faltering of both the resistance and settlement projects, drawing on the theses of Muhammad Abid al-Jabiri regarding the crisis of Arab reason. It examined the reflection of this crisis on the Palestinian arena within the context of war, division, and the declining status of the cause. The study sought to answer a central question about the nature of the crisis: is it a result of poor political performance or a structural crisis in Palestinian political reason? It also discussed the impact of the ongoing geographical and political division and its repercussions on national action. In contrast, it proposed a set of practical options and alternatives for reconstructing the political field and transcending the current predicament, thereby answering the question of "what is to be done?" under the current complex circumstances. The study concluded that overcoming the current crisis requires a radical transition from managing division to building national unity, and from temporary solutions to an integrated national project that revives political institutions, strengthens the resilience of Palestinian society, and repositions the Palestinian cause within its regional and international context in a manner consistent with the rights and historical aspirations of the Palestinian people.

Keywords: Political mind; Palestinian division; national unity; national reconciliation; political system reform; available options; recovery and reconstruction.

المبحث الأول: الإطار النظري للدراسة

أولًا: المقدمة

تُعدّ القضية الفلسطينية إحدى أكثر القضايا السياسية تعقيدًا في التاريخ العربي المعاصر، نظرًا لتداخل أبعادها الوطنية والإقليمية والدولية، وما شهدته من تحولات سياسية وفكرية أثّرت في بنية النظام السياسي الفلسطيني ومسارات الحركة الوطنية. وقد أفرزت هذه التحولات واقعًا سياسيًا اتسم بتراجع فاعلية المؤسسات الوطنية، واستمرار الانقسام السياسي والجغرافي، وتعثر الجهود الرامية إلى إعادة بناء المشروع الوطني على أسس توافقية، الأمر الذي أدخل الحقل السياسي الفلسطيني في حالة من الجمود والأزمة المستمرة.

ومع اندلاع أحداث السابع من أكتوبر 2023 وما أعقبها من حرب إسرائيلية واسعة على قطاع غزة، وما خلّفته من تداعيات إنسانية وسياسية غير مسبوقة، برزت الأزمة الفلسطينية بصورة أكثر تعقيدًا. فقد جاءت هذه التطورات في ظل نظام سياسي يعاني أصلًا من اختلالات بنيوية، تمثلت في استمرار الانقسام الداخلي، وضعف فاعلية المؤسسات، وتعدد مراكز القرار، وغياب رؤية وطنية موحدة قادرة على إدارة المرحلة الراهنة ومواجهة تحدياتها. كما أسهمت التحولات الإقليمية والدولية، وتراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، في تضييق هامش الخيارات السياسية المتاحة، الأمر الذي عمّق حالة المأزق التي يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني.

وفي هذا السياق، تذهب هذه الدراسة إلى أن تفسير الأزمة الفلسطينية لا يقتصر على اختزالها في ضعف الأداء السياسي أو تعثر المؤسسات، وإنما يتطلب مقاربة أعمق تستند إلى تحليل البنية الفكرية التي تنتج السلوك السياسي وتوجّه عملية اتخاذ القرار. ومن هنا، تستند الدراسة إلى أطروحات المفكر المغربي محمد عابد الجابري حول أزمة العقل السياسي العربي، بوصفها إطارًا نظريًا يتيح تفسير المحددات البنيوية والثقافية التي أسهمت في إنتاج الأزمات السياسية في السياق العربي، وإمكان توظيفها في فهم طبيعة الأزمة التي يعيشها العقل السياسي الفلسطيني.

وينطلق "الجابري"من أن العقل السياسي العربي تحكمه ثلاث محددات رئيسة هي القبيلة والغنيمة والعقيدة، بوصفها أنساقًا تاريخية وثقافية ما تزال تؤثر في أنماط التفكير السياسي وآليات إنتاج السلطة وإدارة الصراع. وتفترض هذه الدراسة أن بعض هذه المحددات لا تزال حاضرة، بدرجات متفاوتة، في بنية العقل السياسي الفلسطيني، بما يسهم في تفسير استمرار الانقسام، وتعثر المصالحة، وإعادة إنتاج الأزمة السياسية، رغم تعدد المبادرات والاتفاقات الرامية إلى تجاوزها.

وانطلاقًا من ذلك، لا تنظر هذه الدراسة إلى الأزمة الفلسطينية باعتبارها أزمة أداء سياسي أو خلافًا فصائليًا فحسب، وإنما بوصفها أزمةً تتصل ببنية العقل السياسي وآليات اشتغاله، وما ينتجه

ذلك من أنماط في التفكير والممارسة السياسية. ومن ثم، تسعى إلى تحليل هذه الأزمة في ضوء فكر "الجابري"، واستكشاف البدائل والخيارات المطروحة لتجاوز المأزق الراهن، بما يسهم في إعادة بناء الحقل السياسي الفلسطيني على أسس الشراكة الوطنية، والتعددية السياسية، وتجديد الشرعيات، وتعزيز قدرة المشروع الوطني الفلسطيني على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ثانيًا: الإشكالية

يعاني الحقل السياسي الفلسطيني من أزمةٍ بنيوية تتصل بأزمةٍ أوسع في بنية العقل السياسي العربي، حيث تتداخل المحددات الفكرية والتاريخية مع تعقيدات الواقع السياسي، بما ينعكس على طبيعة إنتاج القرار وآليات إدارة الصراع. وفي هذا السياق، لا تبدو الأزمة الفلسطينية مجرد خللٍ في الأداء السياسي أو نتيجةً للانقسام الداخلي فقط، بل هي امتداد لإشكالية أعمق تتعلق بأنماط التفكير السائدة وحدود قدرتها على إنتاج حلولٍ تتناسب مع متغيرات الواقع وتحولاته.

تكمُن إشكالية هذه الدراسة في تحليل أزمة الحقل السياسي الفلسطيني في ظل التراجع العام الذي تشهده القضية الفلسطينية، والذي أسهمت فيه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة. وتنطلق الدراسة من سؤال محوري مفاده: **هل تعود الأزمة السياسية الفلسطينية إلى مجرد ضعف في الأداء السياسي وتراكمات الصراع الداخلي، أم أنها تعكس أزمة أعمق تتعلق ببنية العقل السياسي الفلسطيني ذاته؟**

وبناءً على ذلك، تتفرع عن الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

1. ما أثر الانقسام السياسي والجغرافي على بنية النظام السياسي الفلسطيني؟
2. ولماذا تعثرت جهود المصالحة رغم تعدد المبادرات الداخلية والخارجية؟
3. وإلى أي مدى أسهمت المحددات الفكرية والبنيوية في إعادة إنتاج حالة الأزمة واستمرارها؟
4. وما هي البدائل الممكنة للخروج من هذا المأزق السياسي وإعادة بناء الحقل السياسي الفلسطيني على أسس أكثر فاعلية واستقرارًا؟

ثالثًا: الأهداف

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. تحليل طبيعة الأزمة السياسية الفلسطينية وتطوراتها التاريخية عبر مختلف المراحل.
2. فهم أثر الانقسام الداخلي على المشروع الوطني الفلسطيني وانعكاساته السياسية والمؤسساتية.
3. دراسة العلاقة بين البنية الفكرية (العقل السياسي) والواقع السياسي الفلسطيني.
4. الكشف عن حدود وفاعلية مشروعي التسوية والمقاومة في السياق السياسي الراهن.

5. تقديم تصورات عملية لإعادة بناء الحقل السياسي الفلسطيني على أسس أكثر شمولية وتكاملًا.
6. إبراز أهمية مبدأ الشراكة الوطنية كمدخل أساسي لتجاوز الأزمة وتعزيز الوحدة السياسية.

رابعًا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من بعدين رئيسيين:

1. **الأهمية العلمية (النظرية):** تسهم في تعميق فهم الإشكاليات البنيوية التي تحكم الحقل السياسي الفلسطيني، من خلال ربطه بإطار فكري أوسع يتعلق بالعقل السياسي وآليات إنتاجه، بما يفتح المجال أمام مقاربات تفسيرية تتجاوز التحليل السياسي التقليدي.
2. **الأهمية العملية (التطبيقية):** تتمثل في تقديم رؤية تساعد على فهم أسباب تعثر المشروع الوطني الفلسطيني، واقتراح مسارات بديلة لتعزيز الوحدة الوطنية، وإعادة بناء النظام السياسي على أسس الشراكة والتعددية، بما يساهم في دعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

خامسًا: حدود الدراسة

1. **الحد الزماني:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من عام 2007، الذي يُعدّ نقطة تحوّل مفصلية مع تعمّق الانقسام السياسي الفلسطيني، وصولًا إلى عام 2023 الذي شهد اندلاع حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة وما رافقها من تحولات عميقة في الواقع السياسي والإنساني الفلسطيني.
2. **الحدود المكانية:** فتشمل الحقل السياسي الفلسطيني في كلٍّ من الضفة الغربية وقطاع غزة، بوصفهما المجالين الرئيسيين لتجسّد الحالة السياسية الفلسطينية، إضافة إلى امتدادات القضية الفلسطينية في الشتات حيثما كان لذلك تأثير مباشر أو غير مباشر على تطور المشهد السياسي الداخلي.
3. **الحدود المؤسسية:** وتتمثل في دراسة الفاعلين السياسيين الرئيسيين، بما في ذلك الفصائل الفلسطينية المختلفة، والسلطة الوطنية الفلسطينية، والمؤسسات التمثيلية والتنظيمية ذات الصلة، باعتبارها الإطار الذي تتجسد داخله التفاعلات السياسية وإنتاج القرار الوطني.

المبحث الثاني: أزمة العقلِ السِّياسي العربِي وعلاقته بأزمة الحقل السياسي الفلسطيني

انطلق "محمَّد عابد الجَابرِي" في مشروعِه الفكرِي من النَّظرِ إلَى العقلِ العربِي – باعتِبارِه جُملة المفاهيم والفاعليَّات الذهنيَّة التي تحدِّد رؤية الإنسانِ العرَبي إلى الأشياءِ– إلى طريقة تعاملِه معَ تلك المفاهيم في مجالِ اكتسابِ المعرِفَة، ومجالِ إنتَاجِها، وإعادةِ إنتاجِهَا، وبذلك تُصبِح الثَّقافة العربيَّة ذاتها هي "العَقل العرَبِي"، بوصفها إطار هذا العقل المرجعي.

أوَّلًا: مُحدِّدات العقلِ السِّيَاسِي العربي (القَبِيلة، والغَنِيمة، والعَقِيدة)

يرى "محمد عابد الجابري" أنَّ العقلَ السياسيَّ العربيَّ يتشكَّل من ثلاث محدِّدات رئيسة: القبيلة والغنيمة والعقيدة. وقد سعى إلى تفسير تعثُّر الدولة الوطنية وفشل مشروع النهضة من خلال تحليل هذه المحدِّدات وتجلياتها في الواقع العربي، حيث أسهمت في عودة النزاعات العشائرية والطائفية وصعود الحركات الأصولية وتفاقم الصراعات حتى بلغت حدَّ الحروب والتفكك. ويعدُّ الجابري العقلَ العربيَّ مكوِّنًا للنظام المعرفي السائد الذي يحدِّد أسس المعرفة وآليات إنتاجها داخل الثقافة العربية، إذ يتشكَّل هذا النظام من مجموعة مفاهيم ومبادئ وإجراءات تمنح المعرفة بنيتها اللاشعورية في مرحلة تاريخية معينة[1]، ويقصد "الجابري" بالعقل هنا العقل التاريخي أو الاجتماعي، بوصفه نتاجًا لتراكمات تاريخية وثقافية واجتماعية شكَّلت آليات التفكير داخل المجتمع العربي. ولذلك يركِّز في دراسته على البنية الداخلية لهذا العقل وتكوينه وآليات اشتغاله وإنتاجه للمعرفة، كما تجلَّت عبر التاريخ العربي الإسلامي. كما يناقش الجابري الأصول الاجتماعية والتاريخية التي أسهمت في تشكيل هذا العقل، ساعيًا إلى الكشف عن الأسس العميقة التي تحكم أنماط التفكير والسلوك السياسي والثقافي في الواقع العربي[2].

فِي نقدِه للعقلِ السِّياسي العربي يرَى "الجابرِي" أنَّ العقلَ السِّياسي العربِي – انطلاقًا من الدَّولة الأمويَّة، مرورًا بالعصر العباسي، وصولًا إلى واقعِنَا السِّياسي الرَّاهن– أُبقِي حقل التفكير فيه محصورًا بأيديولوجيَّات لاعقلانيَّة، هي: إيديولوجيَّة الجبر، والتَّفكير الخَارِجي، والإمامة، وفِي سبيل ذلك وظَّف الجابرِي صِنْفَين من المَفاهِيم: صنف استعارَه من الفِكْر العِلْمي الاجتماعِي والسِّيَاسي المعَاصِر

(1) الجابري، محمد عابد. (2009). تكوين العقل العربي (ط. 10). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص37.
(2) عايق، موريس. (2017). العقل السياسي العربي... عودة إلى الجابري. جريدة العربي الجديد (لندن). [https://goo.su/W2qJ]

(اللَّاشُعُور السِّياسي والخيال الاجتِمَاعي والمجال السِّيَاسي)، وآخر استمدَّه من التُّراث العَرَبي الإسلامي (القَبِيلة والغَنِيمة والعَقِيدة)[1].

فِي سياق نقدِه للعقلِ السِّيَاسي العربي، أكَّد "الجابر" أنَّ العقل السِّيَاسي العربِي لم يتعدَّ حتَّى الآن، العَقِيدة والغَنِيمة والقَبِيلة، وهِي مُسلَّمَات باتَت تحكُمُ سُلُوك الكثِير مِن الجماعاتِ السياسيَّة والدينيَّة الَّتي أصبحت جزءًا من المشهدِ السِّيَاسي الحالي، والتي أسهمت في تراجُعِ الأداء السِّياسي، ووصوله إلى مرحلة الجُمُود.

1) العَقِيدة:

مفهُوم "العَقِيدة" علَى صعِيد الاعتِقَاد والتَّمذهُب، ومَا تحملُه من مضامينَ دينيَّة أو إيديولوجيَّة لَيس ما يهم الجابري هنا؛ بل العقيدة لديه لا تعني ما تُقرّره من حقائقَ ومعارفَ"، إنَّما تعني"قوَّتها وقدرتها علَى التَّحريك"، أي تَحرِيك الأفراد والجماعات، وتأطيرها داخل مَا يُشبِهُ "القَبِيلة الروحيَّة"، من قبيل: "الفِرَق الكلاميَّة والطُّرُق الصوفيَّة والطوائف الدينيَّة وغيرها من "الجماعَاتِ المنغَلِقة"، ومن ثمَّة ترتبطُ العَقِيدة حَسب الجابري "ارتباطًا عضويًّا بالفِعْل الاجتِمَاعي السِّيَاسي"[2].

يرى كلٌّ من ابن خلدون و الجابري أنَّ العقيدة لا تقتصر على البعد الديني فحسب، بل تشمل المعتقدات الدينية والوطنية والإيديولوجية التي تمنح الجماعة تماسكها وتوجّه سلوكها. والمقصود بها ليس الدين في جوهره الروحي، وإنما مضمونه بوصفه منظومةً من القيم والتصورات المحفّزة للفعل الجماعي. وعلى مستوى الاعتقاد، تمثّل العقيدة منطقًا موجّهًا لحركة الجماعة يستند إلى الإيمان والاقتناع أكثر من استناده إلى الأسس المعرفية والعقلانية، ولذلك تؤدّي دورًا قريبًا مما يُسمّيه الجابري "اللاشعور السياسي" في توجيه المواقف والسلوكيات السياسية. [3]، ولَا يقصِدُ الجابريُّ "بالعقيدة" دينًا ولا مضمونًا معينًا؛ بل يقصد بها بِنية عقليَّة معيَّنة لا تنتمي إلى صنف اليقينيَّات؛ بل إلى المعتقدات الإيمانيَّة الَّتِي تحكم مخيال جماعةٍ معيَّنة، بحيثُ تُدافِع عنهَا باعتبارها تؤسِّس لمنطقِ تلك الجمَاعة، لذلك سيركِّزُ الجابريُّ على المَذْهب، باعتباره تحيُّزًا عقديًّا فاعلًا ومحركًا في الممارسة السياسيَّة، دون أن يولِي أهميَّة لمضمُون هذا المَذْهب أو ذاك مِن حيث صحَّته أو وجاهَته أَي دون أحكامٍ تقييميَّة تِجَاهه.

(1) المصدوقي، مصطفى. (2015). هكذا تكلَّم الجابري في نقد العقل السياسي العربي. جريدة بيان اليوم. [https://goo.su/xv999]

(2) الجابري، محمد عابد. (2000). العقل السياسي العربي (ط. 4). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص58.

(3) المرجع السابق، ص13.

2) الغَنِيمة:

قسَّم الجابِري الغنيمةَ إلى عُنْصرين: الخرَاج، وهو مَا يدفعُهُ المُنهزم للمُنْتصر، والرِّيع، وهو كلُّ مَا يتمُّ منحُه مِن الغالبِ للطَّبقة الَّتي تدور به، وبالتَّالي تصبح الاستفادة مِن الاقتِصَاد العربي على الشَّكلِ التَّالي: السُّلطة تستفِيد من الخراجِ، والخاصَّة مِن الريع، والعامَّة من العطاء[1]، والغَنِيمة هي المكسَب الَّذِي يتمُّ تحصيلُه عبر القُوَّة، ولَيس عبر تنميةِ الجانب الإنتاجي للاقتِصَاد.

أمَّا الغَنيمَةُ عِندَ "الجابري"، فَتُشيرُ إلى المَوارِدِ والثَّرَواتِ الَّتي تَحصُلُ عَلَيها الدَّولَةُ، وَتُدارُ بِمَنطِقِ الامتيازِ وَالتَّوزيعِ السِّياسيِّ، لا بِمَنطِقِ الإنتاجِ وَالمُواطَنَةِ. وَيَستَنِدُ هٰذا المَفهومُ إلى ما عَرَضَهُ ابنُ خَلدونَ حَولَ الخَراجِ الَّذي كانَتِ الدَّولَةُ تَجبِيهِ مِنَ الفَلَّاحينَ بِالقُوَّةِ، ثُمَّ تُعيدُ تَوزيعَهُ عَلَى السُّلطانِ وَحاشِيَتِهِ وَالعَسْكَرِ وَالوُلاةِ وَسائِرِ أَهلِ العَصَبِيَّةِ. وَبِهٰذا المَعنى، تُمثِّلُ الغَنيمَةُ نَمَطًا مِن إدارَةِ الثَّروَةِ يَقومُ عَلَى الاحتِكارِ وَالتَّوزيعِ الرِّيعِيِّ؛ لِخِدمَةِ مَراكِزِ النُّفوذِ وَتَعزيزِ الوَلاءاتِ السِّياسيَّةِ وَالاجتِماعيَّةِ. [2]، وَفِي العَصرِ الحَديثِ، تَحوَّلَ مَفهومُ الغَنيمَةِ إلى الرِّيعِ الَّذي تُديرُهُ الدَّولَةُ وَتُعيدُ تَوزيعَهُ، بِما يَنعَكِسُ بِصورةٍ مُباشِرَةٍ عَلَى البُنيةِ الطَّبقيَّةِ لِلمُجتَمَعِ. وَأَصبَحَ الثَّراءُ أَوِ الفَقرُ مُرتَبِطًا بِدَرَجَةِ القُربِ مِنَ الدَّولَةِ، وَالقُدرَةِ عَلَى الوُصولِ إلى مَصادِرِ الثَّروَةِ وَالتَّحكُّمِ بِها، أَكثَرَ مِن ارتباطِهِ بِالإنتاجِ وَالنَّشاطِ الاقتِصاديِّ. وَلِذلِكَ يَرى "الجابري"أَنَّ الغَنيمَةَ تُعبِّرُ عَن نِظامٍ اقتِصاديٍّ رِيعِيٍّ يَقومُ عَلَى تَوزيعِ المَوارِدِ وَالخَراجِ، لا عَلَى العَلاقاتِ الإنتاجيَّةِ الحَديثَةِ الَّتي تَجعَلُ الإنتاجَ وَالكَفاءَةَ أَساسًا لِتَوليدِ الثَّروَةِ وَتَوزيعِها.

3) القَبِيلة:

القبيلة تُعدّ نمطًا من أنماط التنظيم الاجتماعي القائم على روابط القرابة والعصبية، إلا أن تماسكها لا يُفهم عبر هذه الروابط وحدها. فبحسب قراءة "الجابري"لأفكار ابن خلدون، تقوم القبيلة كذلك على "رابطة سيكولوجية" تُنتج شعورًا عميقًا بالانتماء والتماسك بين أفرادها، بما يتجاوز البنية النسبية المباشرة. ومن زاوية علم الاجتماع عند إميل دوركايم، يمكن توصيف هذا النمط من التماسك بما يُعرف بـ"التضامن الآلي"، حيث تتعزز وحدة الجماعة عبر التشابه في القيم والمعتقدات وأنماط العيش والمصالح المشتركة. ووفقًا لهذا التصور، يغدو الولاء للجماعة أولوية تتقدم على أشكال الانتماء الأخرى، سواء كانت اجتماعية أو سياسية."[3]، تَعنِي العشِيرة لدى الجابري: كُل جماعةٍ تنتَظِم على أساسِ العصبيَّة فِي تضامنِها الذَّاتي وتلاحمها فِي مواجهة الجماعات الأخرى، ممَّا يكرِّس ضَعْف

(1) المرجع السابق، ص 14.

(2) العلي، صالح أحمد. (1955). محاضرات في تاريخ العرب (الجزء الأول) (ط. 4). بغداد: مطبعة المعارف، ص233.

(3) بوطالب، محمد نجيب. (2009). سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي (ط. 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الهُويَّة الوطنيَّة، وفكرة الجماعة الوطنيَّة الَّتِي ننتمي إليهَا جميعًا، لهذَا لَا تَقْتصِر العَشِيرة على القَبِيلة؛ بَلْ قَد تتعدى ذلك إلى الطَّائفة أو الانتِمَاء الجهوي مثلًا[1].

القَبيلة فِي أيّ مجتمَعٍ عربيٍّ تحتلُّ مركزًا أساسيًّا لَيسَ فقط علَى هامشِ الشُّعور، بَلْ فِي قلب الشُّعُور ذاته، لأنَّها تعظيمٌ اجتماعيٌّ سياسيٌّ طبيعيٌّ كامنٌ أو ظاهرٌ، فكثيرٌ مِن الدُّول العربيَّة لم تغادِرْ مفهوم القبِيلة في بنائِها السِّيَاسي والاجتِمَاعي والاقتصادي، وهذَا ما يجعلُ مستوياتِ التَّنمية السياسيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة تتراجعُ بصُورةٍ مستمرَّةٍ.

ثانيًا: تداعِيات أزمة العَقْل السِّيَاسي العرَبِي

درس الجابري المكوِّنات والبُنى الثقافيَّة واللُّغوية العربيَّة، وخرَج بنتيجة تقولُ: "إنَّ العقلَ العربِي بحاجَةٍ إلى إعادة الابتكار" مُقدِّمًا دعوة مفتوحة لعقلنةِ الفِكْر العربِي، ومشيرًا إلى ضرورة اللُّجُوء إلى المَذهب الانتقالي، الَّذِي يرَى أنَّ "العلمَ شيْءٌ، والعقيدةُ شيْءٌ آخر"[2]، ولتحرير العقل العربي من هذه البنى التقليدية واللّاعقلانية، يدعو "الجابري"إلى كشف أسس الاستبداد وتعريته فكريًّا واجتماعيًّا، وتجاوز محددات القبيلة والغنيمة والعقيدة من خلال بناء عقل سياسي حديث يقوم على الديمقراطية والعقلانية. ويتحقق ذلك، في نظره، عبر إرساء مبادئ دستورية واضحة ضمن إطار دستوري ينظم تداول السلطة، ويعتمد آليات ديمقراطية موحَّدة لاختيار الحاكم، مع تحديد مدة ولايته وصلاحياته، بما يضمن قيام دولة المؤسسات وسيادة القانون.

يتساءَلُ "الجابري" عن إمكانيَّة قيام نهضة بغير عقلٍ ناهض[3]، وهو، في الحقيقة، يقصد من وراء هذا التذكير التنبيه إلى غياب المشاريع الفكرية الرائدة في الفكر العربي الحديث والمعاصر التي تتناول العقل العربي بالنقد والتحليل، وتسعى إلى الكشف عن الآليات البنيوية التي تحكَّمت، ولا تزال، في إنتاج المعرفة داخل الثقافة العربية. ومن هذا المنطلق، يرى أن أي مشروع للنهضة العربية لا بد أن يجعل تعرية جذور التخلُّف الكامنة في العقل المهيمن على هذه الثقافة في صدارة أولوياته؛ فالعقل هو المرجعية التي تُنتج التصورات والأفكار وتوجِّه الممارسات المختلفة. لذلك، فإن ما نشهده على أرض الواقع من مظاهر التقدُّم أو التراجع ليس سوى انعكاس لطبيعة العقل السائد وآليات اشتغاله، بما يحمله من أنماط تفكير وقيم ورؤى تحكم مسار المجتمع وتطوره.

(1)عايق، مرجع سابق.

(2) العناني، زياد. (2010). ما بعد الجابري. جريدة الإمارات اليوم، مؤسسة دبي للإعلام (أبو ظبي) [https://goo.su/d1vAn]

(3) الجابري، محمد عابد. (2009). تكوين العقل العربي (ط. 10). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 5.

مأزقُ العقلِ العربي كشَفه "الرَّبيع العربي"، أو عصر الثورات العربيَّة، كدليل على مدى هشاشة بناء الدَّولة الوطنيَّة العربيَّة وهشاشة مجتمعاتها المدنيَّة، ومقابل هذه الهشاشَة برزَتْ إلى حيز الفعل بناءات وتنظِيمَات وجمَاعَات ما قَبل الدَّولة (القَبِيلة، والجمَاعة، والطَّائفة)، لتُصبِح هي الفاعل الرَّئيس الَّذي يشكِّل عنصرًا في كلِّ الصِّرَاعاتِ المتفجِّرَة والكامِنَة، فأصبَحَ الانتماء الديني المذهبي والطَّائفي، والانتماء الإثني ذي الصبغة الانفصاليَّة يتفوَّقُ على الانتماء الوطَنِي والقومِي والإيديولُوجي السِّياسي[1].

أَدَّى هٰذَا القُصُورُ فِي فَهْمِ التَّنَوُّعِ الفِكْرِيِّ وَالتَّعَدُّدِ الثَّقافِيِّ إِلَى إِعاقَةِ قُدْرَةِ العَقْلِ العَرَبِيِّ عَلَى اسْتِيعابِ التَّحَوُّلاتِ الكُبْرَى الَّتِي شَهِدَهَا العالَمُ الحَدِيثُ، وَما رافَقَها مِنْ تَطَوُّرٍ عِلْمِيٍّ وَمَعْرِفِيٍّ أَسْهَمَ فِي تَجاوُزِ كَثِيرٍ مِنَ التَّقْسِيماتِ الجِيوثَّقافِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ المُرْتَبِطَةِ بِالجُغْرافِيا وَالهُوِيَّةِ المُغْلَقَةِ. كَما حالَ دُونَ إِدْراكِ الآثارِ المُدَمِّرَةِ الَّتِي خَلَّفَتْها الصِّراعاتُ وَالحُرُوبُ القائِمَةُ عَلَى التَّعَصُّبِ وَالكَراهِيَةِ وَالإِخْتِلافاتِ الثَّقافِيَّةِ. وَنَتِيجَةً لِذٰلِكَ، ظَلَّ العَقْلُ العَرَبِيُّ، وَفْقَ هٰذَا التَّصَوُّرِ، أَسِيرَ أَنْماطِ تَفْكِيرٍ تَقْلِيدِيَّةٍ حَدَّتْ مِنِ انْفِتاحِهِ عَلَى مَنْظُومَةِ القِيمِ الإِنْسانِيَّةِ الحَدِيثَةِ، القائِمَةِ عَلَى التَّعَدُّدِيَّةِ وَالتَّسامُحِ وَالاِعْتِرافِ بِالآخَرِ، وَهِيَ القِيمُ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي بِناءِ المُجْتَمَعاتِ الحَدِيثَةِ وَتَطَوُّرِها[2].

يُواجِهُ العَقْلُ العَرَبِيُّ، وَفْقَ هٰذَا التَّصَوُّرِ، أَزْمَةً فِي التَّفْكِيرِ تَتَجَلَّى فِي الاِنْغِلاقِ وَمُقاوَمَةِ التَّغْيِيرِ، عَلَى خِلَافِ العَقْلِ الحَدِيثِ الَّذِي يَقُومُ عَلَى التَّفْكِيرِ النَّقْدِيِّ وَالاِسْتِدْلالِ المَنْطِقِيِّ وَالتَّحْلِيلِ الدَّقِيقِ لِلْوَقائِعِ وَالأَفْكارِ. وَيَتَمَيَّزُ هٰذَا النَّمَطُ مِنَ التَّفْكِيرِ بِالقُدْرَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ الرَّأْيِ وَالحَقِيقَةِ، وَالنَّظَرِ إِلَى الأَحْداثِ مِنْ زَوايا مُتَعَدِّدَةٍ، بَعِيدًا عَنِ الأَحْكامِ المُسْبَقَةِ وَالتَّصَوُّراتِ الجاهِزَةِ. كَما يُؤَكِّدُ عَلَى أَهَمِّيَّةِ التَّحْلِيلِ المَوْضُوعِيِّ وَاسْتِخْدامِ المَنْطِقِ فِي فَحْصِ الأَفْكارِ وَالاِدِّعاءاتِ وَتَقْيِيمِ مَدى صِحَّتِها، بِما يُسْهِمُ فِي بِناءِ مَعْرِفَةٍ أَكْثَرَ دِقَّةً وَقُدْرَةً عَلَى فَهْمِ الوَاقِعِ وَالتَّعامُلِ مَعَ تَحَدِّياتِهِ [3]، وَيَثِيرُ هٰذا الوَاقِعُ جُمْلَةً مِنَ التَّساؤُلاتِ حَوْلَ مَوْقِعِ العَرَبِ وَدَوْرِهِمْ فِي التَّحَوُّلاتِ المُتَسارِعَةِ الَّتِي يَشْهَدُها العالَمُ المُعاصِرُ: أَيْنَ يَقِفُ العَرَبُ اليَوْمَ مِنْ مَسِيرَةِ التَّقَدُّمِ العِلْمِيِّ وَالحَضارِيِّ؟ وَإِلَى أَيِّ مَدًى يَمْتَلِكُونَ القُدْرَةَ عَلَى الإِسْهامِ الفاعِلِ فِي صِناعَةِ المُسْتَقْبَلِ بَدَلَ الاِكْتِفاءِ بِالتَّفاعُلِ مَعَ نَتائِجِهِ؟ كَما يَطْرَحُ تَساؤُلًا أَعْمَقَ حَوْلَ إِمْكانِيَّةِ تَجاوُزِ أَنْماطِ التَّفْكِيرِ التَّقْلِيدِيَّةِ الَّتِي ما تَزالُ تَحْكُمُ جُزْءًا مِنَ الوَعْيِ الجَمْعِيِّ، وَالاِنْتِقالِ إِلَى عَقْلِيَّةٍ أَكْثَرَ اِنْفِتاحًا تَقُومُ عَلَى النَّقْدِ وَالعَقْلانِيَّةِ وَالإِبْداعِ. فَإِنَّ امْتِلاكَ القُدْرَةِ عَلَى اللَّحاقِ بِرَكْبِ الحَضارَةِ الإِنْسانِيَّةِ لا يَقْتَصِرُ عَلَى التَّقَدُّمِ المادِّيِّ فَحَسْبُ، بَلْ يَتَطَلَّبُ أَيْضًا التَّحَرُّرَ مِنْ مَنْطِقِ العَصَبِيَّةِ وَالثَّأْرِ وَالاِنْغِلاقِ، وَبِناءَ

(1) الإبراهيمي، نضال. (2015). الدولة العربية صراع العقيدة والقبيلة. جريدة رأي اليوم الدولية (لندن). [https://goo.su/CuW8]

(2) العاصي، حسن. (2019). أزمة العقل العربي. جريدة الحدث (رام الله). [https://goo.su/bjlql]

(3) حسين، صالح قاسم. (2014). أزمة العقل العربي المعاصر. بيروت: الدار العربية للعلوم، ص41.

ثَقافَةٍ سِياسِيَّةٍ وَاجْتِماعِيَّةٍ تَسْتَنِدُ إِلَى المُواطَنَةِ وَالمَعْرِفَةِ وَقِيَمِ الحَداثَةِ. [1]، وبناءً عليه – ولتجاوزِ هذه المحنَة– يرَى الجَابرِي ما يلِي[2]:

- يَطْرَحُ "الجابري"، فِي إِطارِ نَقْدِهِ لِبِنْيَةِ العَقْلِ السِّياسِيِّ التَّقْلِيدِيِّ، جُمْلَةً مِنَ التَّصَوُّراتِ التَّحْوِيلِيَّةِ الَّتِي تَهْدِفُ إِلَى تَجَاوُزِ مُحَدِّداتِه. فَهُوَ يَقْتَرِحُ تَحْوِيلَ القَبِيلَةِ مِنْ رَابِطَةٍ عَصَبِيَّةٍ مُغْلَقَةٍ إِلَى أَشْكالٍ حَدِيثَةٍ مِنَ التَّنْظِيمِ المَدَنِيِّ وَالسِّياسِيِّ وَالاِجْتِماعِيِّ، قَائِمَةٍ عَلَى الأَحْزابِ وَالنَّقابَاتِ وَالجَمْعِيّاتِ الحُرَّةِ وَالمُؤَسَّساتِ الدُّسْتُورِيَّةِ. وَبِذَلِكَ يَنْتَقِلُ الاِنْتِماءُ مِنْ مَجالِ العَصَبِيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ إِلَى مَجالٍ مُؤَسَّسِيٍّ يَضْمَنُ المُواطَنَةَ وَالتَّعَدُّدَ السِّياسِيَّ.
- وَكَذَلِكَ يَدْعُو إِلَى تَحْوِيلِ مَنْطِقِ الغَنِيمَةِ إِلَى اِقْتِصادٍ ضَرِيبِيٍّ إِنْتاجِيٍّ، يَقُومُ عَلَى العَمَلِ وَالإِنْتاجِ وَالاِسْتِثْمارِ بَدَلًا مِنَ الاِعْتِمادِ عَلَى الرَّيْعِ وَتَوْزِيعِ الاِمْتِيازاتِ. وَيَعْتَبِرُ هٰذا التَّحَوُّلَ شَرْطًا أَساسِيًّا لِبِناءِ دَوْلَةٍ حَدِيثَةٍ تَقُومُ عَلَى المُواطَنَةِ وَالمُؤَسَّساتِ وَالتَّنْمِيَةِ المُسْتَدامَةِ.
- وَفِي السِّياقِ ذٰتِهِ، يَدْعُو الجابرِيُّ إِلَى تَحْوِيلِ العَقِيدَةِ مِنْ يَقِينٍ مُغْلَقٍ يَدَّعِي الاِمْتِلاكَ المُطْلَقَ لِلْحَقِيقَةِ إِلَى رَأْيٍ قابِلٍ لِلْنِّقاشِ وَالمُراجَعَةِ، بِما يُفْسِحُ المَجالَ أَمامَ حُرِّيَّةِ التَّفْكِيرِ وَالتَّعَدُّدِيَّةِ وَقَبُولِ الاِخْتِلافِ. فَالتَّفْكِيرُ المَذْهَبِيُّ وَالطَّائِفِيُّ المُتَعَصِّبُ يُعَدُّ، فِي نَظَرِهِ، عائِقًا أَساسِيًّا أَمامَ الحِوارِ وَالإِبْداعِ وَتَطَوُّرِ المُجْتَمَعِ.
- وَيُؤَكِّدُ أَيْضًا عَلَى أَهَمِّيَّةِ تَعْرِيَةِ الاِسْتِبْدادِ مِنْ خِلالِ كَشْفِ مَرْتَكَزاتِهِ الإِيدِيُولُوجِيَّةِ وَالاِجْتِماعِيَّةِ وَاللَّاهُوتِيَّةِ وَالفَلْسَفِيَّةِ الَّتِي أَسْهَمَتْ فِي تَرْسِيخِهِ داخِلَ الثَّقافَةِ السِّياسِيَّةِ العَرَبِيَّةِ، اِعْتِبارًا أَنَّ نَقْدَ هٰذِهِ الأُسُسِ يُشَكِّلُ خُطْوَةً ضَرُورِيَّةً لِبِناءِ عَقْلٍ سِياسِيٍّ حَدِيثٍ يَقُومُ عَلَى الحُرِّيَّةِ وَالمُواطَنَةِ وَالمُشارَكَةِ الدِّيمُقْراطِيَّةِ[3].

ثالثًا: خصائص أزمةُ العقلِ السّيَاسي الفلسطينِي

تُسقِطُ المقارَبةُ التي يقدّمُها "الجابري"حولَ "القَبيلة، الغنيمة، العقيدة" على الحقلِ السياسيّ الفلسطينيّ لتُظهِرَ أنَّ أزمةَ العقلِ السياسيّ فيه ترتبطُ باستمرارِ أنماطٍ تقليديَّةٍ في التفكيرِ والسلوكِ السياسيّ، خصوصًا ما يُشبهُ "العصبيَّةَ الحزبيَّةَ" الضيّقة، ويَنعكسُ ذلك في صعوبةِ الانتقالِ إلى رؤيةٍ وطنيَّةٍ شاملةٍ تُغلّبُ الكلَّ الفلسطينيَّ على الجزئيَّات، مقابلَ تغليبِ الولاءاتِ الفصائليَّةِ والحزبيَّةِ على

(1) طلب، رجاء. (2018، 13 أبريل). تشوُّهات العقل السياسي العربي! موقع عمون (عمان). [https://2u.pw/CojSJ].

(2) الشثري، تركي بن رشود. (2010). العقل السياسي العربي.. محدداته وتجلياته. صحيفة الجزيرة، (13720). الرياض: صحيفة الجزيرة.

(3) المصدوقي، مرجع سابق.

حسابِ المصلحةِ العامَّةِ. وقد أدّى هذا النمطُ إلى تعزيزِ الانقسامِ الداخليّ وتوليدِ توتّراتٍ سياسيَّةٍ انعكست في شكلِ صراعٍ داخليٍّ وأزمةِ وحدةٍ وطنيَّةٍ مستمرَّة..

يَتَّسِمُ العَقلُ السّياسيُّ الفِلسطينيُّ بخصائصَ مُميَّزةٍ ناتجةٍ عن طبيعَةِ نُشأتِهِ وتَطوُّرِهِ التَّاريخيّ المُرتبطِ ببُروزِ المَشروعِ الصُّهيونيّ بَعدَ وَعدِ بلفورَ عامَ 1917، وما رافَقَ ذلك مِن تَحدّياتٍ مُتسارِعةٍ فُرِضَت على المجتمعِ الفلسطينيّ والحَقلِ السّياسيّ. وقد أدَّى هذا السّياقُ إلى ضيقِ هامشِ التَّفكيرِ الهادئِ والتَّخطيطِ البعيدِ، نتيجةَ استمرارِ الأزماتِ وضغطِ الأحداثِ.

وبناءً على ذلك، تَشكَّلت مجموعةٌ من الخصائصِ التي تميّزُ هذا العقلَ السياسيَّ، يُمكنُ عرضُها في السياقِ التَّالي.:

1. الجُنُوح للتَّفاصِيل والابتعادِ عن الكليَّاتِ:

يَتَّسِمُ العَقلُ السّياسيُّ الفِلسطينيُّ بالتَّعامُلِ مَعَ جُزئيَّاتِ الصّراعِ أَكثَرَ مِن التَّركيزِ عَلَى الإطارِ الكُلّيّ لَه، في ظِلّ واقعٍ مُعقَّدٍ وَمُتسارِعِ التَّطوُّرِ. وَيُشيرُ النَّصُّ إلى أَنَّ هذا التَّوجُّهَ قَد يَرتبِطُ بِإستراتيجيَّاتٍ تَسعى إلى إشغالِ الطَّرفِ الفِلسطينيّ بِالتَّفاصيلِ اليوميَّةِ، بِما يُبعِدُهُ عَن القَضايا الجَوهريَّةِ لِلنِّزاعِ.

كَما يَعكسُ العَقلُ السّياسيُّ الفِلسطينيُّ، بِحَسَبِ هذا التَّصوُّرِ، حالَةً مِن الانفِصامِ بَينَ النَّظريَّةِ وَالمُمارسةِ، وَبَينَ البَرامِجِ السّياسيَّةِ وَالتَّطبيقِ الواقِعيّ، مِمّا يُؤثِّرُ عَلَى فاعِليَّةِ الفِعلِ السّياسيّ وَتَماسُكِ الرُّؤيةِ الوَطنيَّةِ[1].

العقلُ السّياسي الفلسطيني ليس عقلًا شموليًّا إستراتيجيًّا، فهو يعالجُ القضَايا بالقطعةِ ويتناولُها مجزَّأة، لَا يُجيد إحداث حلول متراكمة عبر الجزئيَّات، دائمَ التعثُّر في الحصَاد. يهرب العقلُ السّياسي الفلسطيني من الذَّاتي الى الموضُوعي، عندما يعجز عن أداء دوره الذَّاتِي يهربُ إلى الموضُوعي، والموضُوعي دومًا لَيس له فعَالية بدون الدَّور الذاتي[2]، فالعقلُ السّيَاسي الفلسطيني يفضّل دومًا الجزئيَّات على الكليَّات، ممَّا يُوقِعه في العديد من الأخطاء الإستراتيجيَّة، حيث إنَّ قضيَّة مثل القَضيَّة الفلسطينيَّةِ بهَا العديدُ من الإشكاليَّات الجزئيَّة الَّتِي هِي بحاجةٍ إلى عقلٍ كليٍّ يعالجُ التصوُّرات الكليَّة، ويقدِّم إجابات واضحة عن التَّساؤلات الكُبْرى، بدُون الغَوصِ في التَّفاصِيل.

(1) المشنى، عوني. (2017). العقل السياسي الفلسطيني: مراجعة نقدية. وكالة معا الإخبارية (بيت لحم). [https://2u.pw/u8AnP]

(2) المرجع السابق.

2. سَرِيع التحوُّل:

يتميَّز العقلُ السِّيَاسي الفلسطيني بسُرْعة التحوُّل وعدمِ الثَّبات، والبَحْث خلف الأهدافِ التكتيكيَّة الَّتِي قد توقِعُه في أخطاء إستراتيجيَّة، مثل التحوُّل من هدفِ التَّحرير الكاملِ للدَّولة الديمقراطيَّة إلى السُّلطَة على شبرٍ، وإلى حلِّ الدَّولتَين، وأخيرًا العَودة إلى فكرةِ حلِّ الدَّولة الواحِدَة للخُروج من مأزق فشل مسار التَّسوية.

يَتَّسِمُ العَقلُ السِّياسيُّ الفِلسطينيُّ بِحَراكٍ مُتسارِعٍ يَسعى أحيانًا إلى تَحقيقِ قَبولٍ دَوليٍّ أو التَّجاوُبِ مَعَ طُرُوحٍ مُعيَّنةٍ أو تَحقيقِ أَهدافٍ تَكتيكيَّةٍ، وَغالبًا ما تَتمُّ هٰذِهِ التَّحوُّلاتُ بِدونِ توافُقٍ كامِلٍ، بَل تُمرَّرُ بِحَدٍّ أَدنى مِن الإجماعِ المؤسَّسيِّ، مِمّا يُنتِجُ خِلافاتٍ وَتَناقُضاتٍ داخليَّةٍ.

وَفي السِّياقِ التَّاريخيِّ، أَدَّت حَربُ حُزيرانَ 1967 إلى تَشكُّلِ فِكرةِ الدَّولةِ الدِّيمقراطيَّةِ والكِفاحِ المُسلَّحِ، في حينِ أَدَّت حَربُ أُكتوبرَ 1973 إلى بُروزِ البَرنَامجِ المَرْحَليِّ وَفِكرةِ السُّلطةِ الوَطنيَّةِ على الأَرضِ المُحرَّرةِ كخُطوةٍ انتقاليَّةٍ نَحوَ التَّحريرِ.

إلَّا أَنَّ هذا التَّحوُّلَ أَثارَ انقِسامًا داخليًّا وَتَبايُنًا في التَّأويلاتِ السِّياسيَّةِ؛ فَفَريقٌ رَآهُ تَعبيرًا عن واقعيَّةٍ سِياسيَّةٍ تُواكِبُ التَّغيُّراتِ، في حينِ اعتَبَرَهُ آخَرونَ تَراجُعًا عن مَبدأِ التَّحريرِ الشَّامِلِ، مِمّا عَكَسَ حِدَّةَ التَّناقُضاتِ داخلَ الحَقلِ السِّياسيِّ الفِلسطينيِّ[1].

3. التصلُّب مع الدَّاخل، والمُرُونة مع الخارج:

يتميَّز العقلُ السِّيَاسي الفلسطيني بتصلُّب مواقفه السِّيَاسيَّة والفكريَّة تجاه الدَّاخِل الفلسطيني، بينَمَا يمارسُ أقصَى أنواع المُرُونة مع القِوَى الخارجيَّة، وهذا عائد إلى الاختلافات الفكريَّة الحادة بين اليمين واليسَار، قديمًا وبين التَّيار الوطنِي والتَّيار الديني حديثًا، والتَّنافس السِّياسي بين الفصائل والأحزاب، كما تلعب الرواسب العائليَّة والجِهَوية دورًا في هذا التصلُّب، وتمثِّل أزمة الانقسام أحد أهم مظاهر هذا التصلُّب السِّياسي الَّذي أصابَ الحقلَ السِّيَاسي الفلسطيني بالشَّلَل التَّام.

المشكلة الحقيقيَّة للعقل السِّياسي الفلسطيني في بناء العَقِيدة الحزبيَّة على قاعدة العداء الدَّاخِلي، فعندما تصبح حركة فتح أكثر خطرًا على حماس من إسرائيل؛ فإنَّ كلَّ ذلك يشكِّلُ تغييرًا إستراتيجيًّا في العقل السِّيَاسي الفلسطيني[2]، يمثل أَنَّ العُنفَ في الذِّهنِ السِّياسيِّ الفِلسطينيِّ كَبُنيةٍ فِكريَّةٍ داخليَّةٍ،

(1) حجاوي، سلافة. (2003). دولة فلسطين المرتقبة: قراءة في العقل السياسي الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، 14(53). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 8.

(2) المشني، عوني. (2018). العقل السياسي الفلسطيني بعد البرمجة. وكالة وطن للأنباء (رام الله). [https://2u.pw/EQK9L]

تَتَجلّى في تَسارُعِ القُوى السِّياسيَّةِ نَحوَ مُمارَسَةِ الحُكمِ قَبلَ إِنجازِ التَّحريرِ، مِمّا يُنتِجُ إِشكاليَّةً في العَلاقةِ بَينَ السُّلطةِ وَالمَشروعِ الوَطنيّ.

4. عقل انقسامي إقصائي:

يتميَّز الحقل السياسي الفلسطيني، منذ نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية، بظاهرة الانقسامات الحادّة وصعوبة التوافق على رؤية وطنية جامعة. وقد تجلّى ذلك مبكرًا في الانقسام بين تيار الحاج أمين الحسيني وتيار راغب النشاشيبي قبل النكبة، ثم استمر في صورة خلافات فكرية وسياسية بين التيارات القومية والوطنية حول أولوية الوحدة العربية أو التحرير الوطني، إضافة إلى الانقسام بين اليمين واليسار، وصولًا إلى التباين بين التيارين الوطني والإسلامي. ورغم التحديات الوجودية التي واجهها الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحرب المستمرة وما خلّفته من معاناة إنسانية واسعة، لم تنجح هذه الظروف في إنتاج وحدة وطنية مستدامة، بل تواصلت حالة الانقسام التي بدأت ملامحها تتعمق بعد اتفاق أوسلو، وتكرّست بصورة أكبر منذ عام 2006.

ومنذ ذلك الحين، تعثرت جهود المصالحة رغم تعدد اللقاءات والاتفاقات، بسبب استمرار التباين بين مشروعين سياسيين رئيسيين: أحدهما يراهن على المفاوضات بوصفها المسار الرئيس لتحقيق الأهداف الوطنية، والآخر يرى في المقاومة الخيار الأكثر فاعلية لإنهاء الاحتلال. وفي ظل هذا الانقسام، يواصل المجتمع الفلسطيني تحمّل كلف سياسية واجتماعية واقتصادية أثّرت في قدرته على بناء استراتيجية وطنية موحّدة ومواجهة التحديات المتزايدة[1].

إنَّ الفكر أو العقل الأحادي يحمل في بنيته نزعةً إقصائية، لأنه يقوم على احتكار الحقيقة ورفض التعدد والاختلاف. وتبرز الأزمة عندما يعجز هذا الفكر عن مواكبة التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية، فيتحول الإقصاء من مسألة فكرية أو نظرية إلى إشكالية اجتماعية وسياسية تؤثر في الواقع اليومي. فإقصاء الفئات أو الأفكار الواقعة خارج المركز يحرم المجتمع من الاستفادة من طاقاتها وإمكاناتها، ويؤدي إلى شعورها بالتهميش والوصاية، مما يدفعها إلى الانكفاء والعزلة. ونتيجة لذلك، تتراجع فرص المشاركة والتكامل المجتمعي، ويتعثر مسار التطور والتقدم، بسبب غياب الانفتاح على التنوع والاستفادة من مختلف المساهمات والخبرات داخل المجتمع[2].

الثقافة الإقصائية كانت من أبرز العوامل التي أسهمت في حالة التراجع الحضاري والإخفاق في تحقيق مشروع الحداثة، لما أنتجته من انغلاق فكري وعجز عن استيعاب التعدد والاختلاف.

---

(1) عقل، صلاح. (2025). قراءة في الواقع السياسي الفلسطيني. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية.

(2) العاصي، مرجع سابق.

فالعقل الإقصائي، القائم على احتكار الحقيقة واستبعاد الآخر، قاد إلى حالة من الجمود الفكري والاستعصاء المعرفي، وأعاق قدرة المجتمع على التجدد والتطور.

5. عقلٌ خاضِعٌ للموروث:

بدايةً لا بد أن نقرَّ أن الفكر العربي المُعَاصر في مقارباته التأويليَّة المعاصرة للخِطَابات سلَكَ مسلَكَين، المسلكُ الأوَّل عبر فوضويَّة التَّأويل المُمارس على النصِّ المقدَّس، والمسلك الثَّاني عبر التَّقدِيس، حيث إنَّ الحضارة العربية تنتمي إلى حضارة التقديس والإيمان المطلق، وأن مشاريع التأويل الحديثة محكوم عليها بالفشل إن لم تنطلق من فكرة الإيمان المقدس[1].

تعدُّ ثنائيَّة الدين والسِّياسة من أهم الإشكاليَّات التي بحثها الدَّارِسُون في الفكر العربي المعاصر، حيث نقتصر هنا على دولة الملك السِّياسي التي أسَّسها معاوية، بتحويله نظام الحكم من الخلافة والشُّورَى إلى نظام ملكي، وهو ما يعتبره الجابري: "تأسيسًا جديدًا للدَّولة في الإسلام، وإعادة بناء لها"[2]، يَستَنِدُ العَقلُ السِّياسيُّ الفِلسطينيُّ في تَشكيلِ مَواقِفِهِ وَإدارةِ الشَّأنِ العامّ إلى مَورُوثٍ قائِمٍ على: العَصَبيَّةِ القَبَليَّةِ بِما تَحْمِلُهُ مِن إقصاءٍ وَحِدَّةٍ في التَّعامُلِ مَعَ الخِلافاتِ، وَالولاءِ الحِزبيّ أَو الإيديولوجيّ الَّذي يُقلِّصُ التَّعدُّديَّةَ وَالنِّقاشَ، وَضَعفِ تَحويلِ الإمكاناتِ البشريَّةِ وَالماديَّةِ وَالثَّقافيَّةِ إلى قُدراتٍ فاعِلةٍ في المَجالِ العامّ[3].

رابعًا: إشكاليَّة الحقلِ السِّياسي الفلسطيني في ضوءِ أزمة العقل السِّيَاسي العربي

منذُ نشأة القضيَّة الفلسطينيَّة واحتدام الصِّراع والسياسات الفلسطينيَّة – فصائل ومؤسَّسات مجتمع مدني– تدور في نفس الفَلَك، وتؤدِّي لذات النَّتائج، سياسات أقل ما يُقَال عنها أنَّها نتاج " عقل " مشوَّهٍ لَا يمتلك أيَّ منهجيَّة بحث، ولا يستند إلى آليَّة قياس، ولأنَّنا في مرحلة مفصليَّة وجب المراجعة، ووجب قراءة تحاليليَّة شموليَّة[4]،أدَّى الانقسام الفلسطيني، وما رافقه من تبادل للاتهامات وتدخّلات إقليمية ودولية، إلى تعميق حالة الشقاق الداخلي حتى باتت تمسُّ أسس البنية الوطنية الفلسطينية. ورغم تعدد المبادرات والجهود العربية والدولية الرامية إلى إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، فإنها لم تنجح في معالجة جذور الأزمة أو استيعاب تحوّلاتها العميقة. ولذلك لم يعد الانقسام يُنظر إليه بوصفه خلافًا فصائليًا عابرًا، بل باعتباره أزمة بنيوية شاملة تعكس تراجع قدرة الحركة

(1) البصير، نور الدين. (2018). أزمة الخطاب الديني في الفكر العربي المعاصر بين فوضوية التأويل وقداسة التنزيل. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، (7). الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص182–183.

(2) الجابري، العقل السياسي العربي"، مرجع سابق، ص232.

(3) حرب، جهاد. (2025). احتجاجات غزة... وأزمة العقل الفلسطيني. وكالة معا الإخبارية (بيت لحم). [https://goo.su/WDNX8]

(4) المشني، مرجع سابق.

الوطنية الفلسطينية على أداء دورها التاريخي كإطار جامع وموحِّد للفلسطينيين، وقادر على صياغة مشروع وطني مشترك يستجيب للتحولات السياسية والاجتماعية المتسارعة[1].

تعتمدُ الإستراتيجيَّاتُ الإسرائيليَّةُ –إلى جانبِ العنفِ– على تأجيجِ الانقسامِ داخلَ الحقلِ السِّياسيِّ الفلسطينيِّ، وتقويضِ بنيتِهِ وتفتيتِ هويَّتِهِ، بما يُعمِّقُ التَّجزئةَ الذاتيَّةَ ويُضعِفُ الفعلَ السِّياسيَّ. كما تُنتِجُ حالةً من "استلابِ القدرةِ" في سياقٍ مجتمعيٍّ انتقاليٍّ بينَ التقليدِ والحداثةِ، وسياقٍ إقليميٍّ مُعقَّدٍ يرتبطُ بإعادةِ تشكيلِ المنطقةِ بما يخدمُ مصالحَ دوليَّةٍ.[2].

تَتمثَّلُ أَزمَةُ الحَقلِ السِّياسيِّ الفِلسطينيِّ في عَجزِهِ عن تَحقيقِ أَهدافِهِ وَضَعفِ مُراجَعَةِ القُوى الفاعِلَةِ لِمَسؤوليَّتِها عنِ الفَشَلِ، مَعَ غِيابِ إدراكٍ حقيقيٍّ لِلتَّراجُعِ في القُدراتِ وَالمَكانةِ. وَتَبدو هٰذِهِ القُوى غَيرَ قادِرةٍ على المُبادَرةِ أَو إِنتاجِ إِستراتيجيَّاتٍ جَديدةٍ، وَتَعتمِدُ عَلَى شِعاراتٍ عامَّةٍ لا تُترجَمُ إِلى فِعلٍ سِياسيٍّ فاعِلٍ أَو دَعمٍ عَرَبيٍّ وَدَوليٍّ مُؤثِّرٍ[3].

يتمثَّلُ المأزقُ السِّياسيُّ الفِلسطينيُّ في الارتباطِ بمشروعَيِ التَّسويةِ والمُقاومةِ دونَ إيجادِ قواسمَ مُشتركةٍ، إذ يَتعرَّضُ كِلَا المَسارينِ لأَزماتٍ حادَّةٍ وصُعوباتٍ سياسيَّةٍ واقتصاديَّةٍ واجتماعيَّةٍ.[4].

إِنَّ إِنهاكَ المَنظومةِ السِّياسيَّةِ الفِلسطينيَّةِ وَتَضييقَها وَتَعميقَ الانقِسامِ، مَعَ تَجفيفِ مَصادِرِ الشَّرعيَّةِ، يُساهِمُ في تَقويضِ المَشروعِ الوَطنيِّ. وَفي ظِلِّ مَسارِ التَّسويةِ، تَكرَّسَ وَاقِعُ انقِسامِ السُّلطةِ إِلى نِظامَيْ سَيطَرةٍ غَيرِ مُكتَمِلَي السِّيادةِ في الضفَّةِ الغَربيَّةِ وَغزَّةَ، مِمّا عَمَّقَ تَجزئةَ البُنيةِ المُجتمعيَّةِ وَأَضعَفَ وَحدةَ الإِجماعِ الوَطنيِّ[5]، أَنَّ السِّمةَ الغالبةَ على العَقلِ السِّياسيِّ الفِلسطينيِّ هي ضَعفُ الإِحساسِ بالمسؤوليَّةِ نتيجةَ التَّردِّي السِّياسيِّ، مُستندًا إِلى أَطروحاتِ "الجابري"حولَ التكلُّسِ السِّياسيِّ، وإِلى ماكس فيبر في تفسيرِ الفعلِ الاجتماعيِّ[6].

(1) غانم، أسعد. (2024). الفلسطينيون وإعادة البناء الوطني من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة. عمان: مركز الناطور للدراسات والأبحاث.

(2) محيسن، تيسير. (2019). النظام السياسي الفلسطيني: إعادة التموضع في إطار الجغرافيا السياسية الجديدة في المنطقة. مجلة بوابة الهدف الإخبارية. غزة: فلسطين.

(3) هلال، جميل. (2011). إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، (87). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 32.

(4) أبراش، إبراهيم. (2019). النظام السياسي الفلسطيني، من الأزمة إلى الانهيار. ميدل إيست أونلاين (لندن). [https://2u.pw/7IsFU]

(5) محيسن، (2019)، مرجع سابق.

(6) الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، مرجع سابق، ص 15.

أَنَّ بُنيةَ العَقلِ السِّياسيّ لدى النُّخبةِ الحاكِمةِ الفِلسطينيَّةِ تُضعِفُ القدرةَ على اتِّخاذِ قراراتٍ في التَّوقيتِ المُناسبِ، ممّا يُفوّتُ فُرَصَ الاستفادةِ منها ويُؤدّي إلى إهدارِ مصالحِ المواطنينَ والمُستقبلِ العامّ[1]، إنَّ استمرار الانقسام الفلسطيني، وحالة الصِّراع المحتدمة بين حركتي "فتح وحماس" على السُّلطَة، وشبكة الامتيازات المرتبطة بها باتت تُهدِّد المشرُوع الوطني، ومُجْمَل القضيَّة الفلسطينيَّة، فقد أدَّى استفحال هذه المُعضِلَة إلى تراجع مكانة القضيَّة الفلسطينية على المستويات الدوليَّة والإقليميَّة[2].

يشهد الواقع السياسي الفلسطيني حالة من التراجع في فاعلية العديد من الأحزاب والحركات والنخب السياسية، حيث باتت تواجه تحديات كبيرة على مستوى البرامج والهياكل التنظيمية والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث. وقد انعكس هذا الوضع في محدودية أدوات الفعل السياسي، التي غالبًا ما تقتصر على مواقف وتصريحات إدانة واستنكار تجاه الانتهاكات الإسرائيلية، في ظل عجز واضح عن إنتاج استجابات سياسية أكثر فاعلية أو بلورة بدائل عملية قادرة على التأثير في الواقع القائم[3]، ويعاني الحقل السِّياسي من الافتِقَار إلى الرُّؤية السِّياسية الجامعة، أو الهدف الجامع، وذلك في الحقيقة أحد الأسباب المؤسِّسة للأزمة الوطنيَّة الفلسطينيَّة، والمؤدِّية إلى تصدُّع القضايا أو الأهداف التي يُجمع عليها الفلسطينيُّون في أماكن وجودهم كافَّة[4]، وللخُرُوج من المأزق لا بدَّ من تعظيم نعمة العقل واستخدامه، وتوجيه الفلسطينيِّين نحو الفكر السِّيَاسي السليم، واستغلال نعمة العقل المستنير، نحو الفعل والعمل الصَّحِيح[5].

يفترض أن يبدأ الفلسطينيُّون مراجعاتهم السِّياسيَّة والفكريَّة بعدما حلَّ بهم من الأحداث الحالية، تلك هي طبيعة الأشياء للمجتمعات التي تقف على محطَّاتها، وتتأمَّل ذاتَها لتقرِّر كي تستمر، مستفيدةً من تجربتها وأخطائها وإدارتها لذاتها، فقد شابَ العقل الفلسطيني في سنواته الأخيرة قدر من التَّبسِيط في الصِّراع مع إسرائيل ليصل إلى محطته الأكثر صعوبة منذ النَّكبة[6].

---

(1) حرب، مرجع سابق.

(2) أبو كريم، منصور. (2022). الصراع الداخلي الفلسطيني على السلطة بين حركتي فتح وحماس: أبعاده وتداعياته ومآلاته. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، ص 9.

(3) أبراش، مرجع سابق.

(4) كيالي، ماجد. (2021). قراءة في الأزمة الوطنية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (126). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص32.

(5) معالي، خالد. (2018). أزمة العقل الفلسطيني. أمد للإعلام (القاهرة). [https://goo.su/DGSa2cj]

(6) عطاالله، أكرم. (2025). أزمة العقل السياسي الفلسطيني. جريدة الأيام الفلسطينية (رام الله). [https://goo.su/BKGA]

خُلاصةُ القولِ: لا يزالُ العقلُ السياسيُّ الفلسطينيُّ يواجهُ صعوبةً في بلورةِ رؤيةٍ وطنيةٍ قادرةٍ على تجاوزِ المأزقِ الراهنِ. فعلى الرغمِ من التحوّلاتِ العميقةِ التي فرضتْها أحداثُ السابعِ من أكتوبرَ وما أعقبَها من تحدّياتٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ وإنسانيةٍ غيرِ مسبوقةٍ، لم تتمكّنِ القوى السياسيةُ والنخبُ الفكريةُ والثقافيةُ من إنتاجِ مقاربةٍ وطنيةٍ جامعةٍ تستجيبُ لمتطلباتِ المرحلةِ. وقد انعكسَ ذلك في استمرارِ حالةِ التشتّتِ والانقسامِ داخلَ التجمّعاتِ الفلسطينيةِ المختلفةِ، سواءً في الأراضي الفلسطينيةِ المحتلّةِ عامَ 1967، أو في أراضي عامَ 1948، أو في الشتاتِ، الأمرُ الذي أضعفَ فاعليةَ النظامِ السياسيّ الفلسطينيّ وحدَّ من قدرتِهِ على إعادةِ بناءِ المشروعِ الوطنيّ وتوحيدِ أدواتِ العملِ السياسيّ.

وَيُشِيرُ هٰذا الوَاقِعُ إِلَى أَنَّ الأَزْمَةَ تَتَجاوَزُ حُدودَ الأَداءِ السِّياسِيِّ أَوِ الخِلافاتِ الفَصائِلِيَّةِ، لِتَلامِسَ بِنْيَةَ العَقْلِ السِّياسِيِّ الفِلَسْطِينِيِّ ذٰتِهِ، الَّذِي ما زالَ يُواجِهُ صُعوبَةً فِي إِنْتاجِ رُؤْيَةٍ اِسْتِراتِيجِيَّةٍ مُوَحَّدَةٍ تَسْتَوْعِبُ التَّحَوُّلاتِ المُتَسارِعَةَ، وَتُعِيدُ بِنَاءَ المُشْرُوعِ الوَطَنِيِّ عَلَى أَسُسِ الشَّراكَةِ وَالتَّعَدُّدِيَّةِ وَالتَّوافُقِ الوَطَنِيِّ.

المبحث الثالث: السِّياسات والإستراتيجيَّات لتَصحِيح مسار الحَقْل السِّيَاسي الفلسطيني

تتكثَّف دعوات الإصلاح في الحركة الوطنيَّة الفلسطينيَّة على خلفيَّة المجزرة المستمرة التي تنفذها إسرائيل في قِطَاع غزة، ويحاول البعض تصوير النقاشات كأنَّها "اكتشاف جديد"، وبداية جديدة لحيثيَّات قد تؤدِّي إلى استفاقة من الوضع الفلسطيني الكارثي المتسم بانعدام الأداء الوطني الجماعي في مواجهة واحدة من أعتَى جرائمِ الحَرْب، والَّتي عُرِّفت في دعوى جنوب إفريقيا أمام المحكمة الدوليَّة بحرب "الإبادة الجماعيَّة" ضد أهل غزة[1].

أولًا: السياسات والاستراتيجية بعيدة المدى

هناك العديدُ من الخطَوات والسياسات الواجب اتِّباعها على المستوى الإستراتيجي للخُرُوج من المأزق الحالي، وتصحيح مسار الحقل السِّياسي، ومِن هذه السِّياسات ما يلِي:

1) **تعزيز الشّراكة السياسيَّة والوحدة الوطنيَّة:** تُعزِّز الشَّراكة السياسيَّة الحقيقيَّة من قدرة المجتمعات على تجاوز المحن والتَّحديات، كما تُمثِّل عملية الشَّراكة الوطنية أهميَّة كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب، نظرًا لحجم التَّحديات والصُّعوبات التي تقف أمام المجتمع الفلسطيني بكامله.

إنَّ الشَّراكة السياسية هي أقرب الطُّرق وأقصرها لتحقيق استقرار المجتمع، والَّذي ينتج عنه تنمية ونهضة، وقوامها فتح المجال أمام استيعاب آراء الناس وتنظيمها ليشعر كل مواطن بأنَّ له دورًا في بناء المجتمع، فالعمل الجماعي هو أقرب النَّماذج للدَّيمومة والاستمراريَّة، وحظه في

(1) غانم، مرجع سابق.

النَّجاح حظ وافر[1]، ويُطرح مبدأ الشراكة الوطنية بوصفه عقدًا سياسيًا جامعًا ينظِّم العلاقة بين الفصائل الفلسطينية على أساس التعاون والتكامل في مواجهة الاحتلال وتحديات القضية الفلسطينية، بدلًا من منطق الهيمنة والاستحواذ على القرار. فالشراكة المنشودة لا تقوم على المحاصصة أو تقاسم النفوذ، وإنما على المشاركة الحقيقية في تحمُّل المسؤولية الوطنية وصنع القرار. ومن شأن هذا النهج أن يعزّز الثقة بين القوى السياسية، ويبعث رسائل طمأنة إلى الشعب الفلسطيني بأن مصالحه الوطنية تتقدَّم على المصالح الفصائلية، بما يسهم في استعادة الوحدة الوطنية وتوفير بيئة أكثر قدرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية[2].

2) **إصلاح بنية النِّظام السِّياسي:** إصلاح النِّظام السياسي والقانوني والبناء الاجتماعي والنِّظام الاقتصادي الفلسطيني يعدُّ من العناصر الحاسمة لتحقيق التَّعافي، والشَّراكة الوطنية الشاملة بعد انتهاء العدوان على غزة، فإنَّ عمليَّة الإصلاح الإيجابي للوصول إلى هذه المرحلة يجب أن ترتكز على المحاور التَّالية:

- **الإصلاح السِّياسي:** يُعزِّزُ الإصلاحُ السِّياسيُّ الشَّفافيَّةَ وَالمُساءلةَ، وَيُقوِّي ثِقةَ الشَّعبِ بِالمؤسَّساتِ الحُكوميَّةِ، كَما يُساهِمُ في تَوحيدِ الجُهودِ الوَطنيَّةِ وَوَضعِ خُططٍ مُوحَّدةٍ لِإعادةِ الإعمارِ وَالتَّنميةِ، مِن خِلالِ حُكومةٍ شاملةٍ قادِرةٍ على التَّنسيقِ مَعَ الأَطرافِ الدَّوليَّةِ. [3]، فالإصلاحات تُوفِّر بيئة مشجعة للتَّعافي من آثار الحروب، وتُعزِّز الثقة في المؤسَّسات الوطنية، وهي ضرورة لبلورة تصوُّر اليوم التالي، والذي بدونه لن يتمَّ الوصول لحالة من الإصلاح والشَّراكة، وتوحيد الجهود، وتنفيذ الإصلاحات اللَّازمة في السياقات السياسيَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة[4].

تُمثِّلُ عَمليَّةُ إِصلاحِ النِّظامِ السِّياسيِّ أَساسًا لِتَعزيزِ الشَّراكةِ الوَطنيَّةِ وَتَجديدِ بُنيةِ منظمة التحرير الفلسطينية، كَما تُمهِّدُ لِمَرحلةِ التَّعافي المُبكِّرِ مِن خِلالِ تَعزيزِ التَّعاونِ الدَّوليِّ وَتَوفيرِ التَّمويلِ اللَّازمِ"[5]، إِنَّ التَّعافي وَإِعادةَ الإِعمارِ بَعدَ الحَربِ يَجِبانِ أَن يَسيرا بِالتَّوازي مَعَ إِصلاحِ

(1) أبو السعود، مصطفى. (2018، 17 يونيو). الشراكة السياسية.. الطريق نحو استقرار المجتمع. الجزيرة نت (الدوحة). [https://2u.pw/wBC00]

(2) دراغمة، أيمن. (2020). الشراكة الوطنية حجر الأساس لخارطة الطريق الفلسطينية. أنقرة: مركز رؤية للتنمية السياسية.

(3) حلس، رائد. (2024). استشاري وباحث في التنمية الاقتصادية (غزة).

(4) نجم، رائد. (2024). باحث في الشأن السياسي (غزة، فلسطين).

(5) العجلة، مازن. (2024). باحث وخبير في الشأن الاقتصادي (غزة).

هَياكِلِ النِّظامِ السِّياسيّ وَالبُنى الاجتماعيَّةِ، لِبِناءِ مُؤسَّساتٍ أَكثرَ فاعليَّةً وَتَماسُكًا، تَتجاوزُ تَراكُماتِ السَّنواتِ السّابِقةِ[1].

- الإصلاح القانوني: إصلاح القوانين هو إصلاح المجتمعات، وليس هناك قوانين أهم من القوانين الأساسية – الدساتير الوطنية. وفي البلدان التي تُكافح للتغلب على الصدمات– كما هو الحال في فلسطين – تُلبي الدساتير حاجةً جماعيةً للوحدة والتجديد[2].

يُعَدُّ إِصلاحُ النِّظامِ القانُونيّ في فِلسطينَ مَدخَلًا مُهِمًّا لِتَعزيزِ قِيَمِ المُواطَنةِ وَالشَّراكَةِ الوَطنيَّةِ، مِن خِلالِ تَعزيزِ سِيادةِ القانُونِ وَفَصلِ السُّلُطاتِ، بِما يُحقِّقُ التَّماسُكَ المُؤسَّساتيَّ وَالإداريَّ بَينَ مُؤسَّساتِ النِّظامِ السِّياسيّ الفِلسطينيّ. [3]، يُمكِنُ إِصلاحُ النِّظامِ القانُونيّ في فِلسطينَ مِن خِلالِ خُطَّةٍ طارِئةٍ لِإعادةِ بِناءِ نِظامِ العَدالةِ، تَشملُ تَأهيلَ المَحاكِمِ، وَاستِعادةَ المِلَفّاتِ المَفقودةِ، وَضَمانَ استِمراريَّةِ الخَدَماتِ القَضائيَّةِ، إِذ تُعَدُّ سِيادةُ القانُونِ رَكيزةً أَساسِيَّةً لِلدّيمقراطيَّةِ.[4].

3) **تعزيز البناء الاجتماعي:** تعزيز البناء الاجتماعي يتمُّ من خلال برامج تُعزّز الوحدة والتَّضامن بين أفراد الشَّعب الفلسطيني، ممَّا يُقلّلُ من التوتُّرات الدَّاخلية، ويُوجّه الطَّاقات نحو العمل الجماعي، كما أنَّ دعم الأسر المتضررة، وتأهيل الشباب والنساء وتمكينهم يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، ويزيدُ من فرص الشَّراكة الوطنيَّة، ويخلق أرضيَّة مشتركة للعمل والتَّعاون[5]. إنَّ إِصلاحَ النِّظامِ الاجتماعيّ في المجتمعِ الفلسطينيّ يَتطلَّبُ توزيعًا عادلًا للثَّرواتِ والمساعداتِ، وإشراكَ جميعِ فئاتِ المجتمعِ في عمليَّةِ الإعمارِ، بما يَضمنُ عدمَ استثناءِ الشَّبابِ والنِّساءِ وذوي الإعاقةِ. كما يَشملُ الإصلاحُ الاجتماعيُّ تخفيفَ الأعباءِ الاجتماعيَّةِ والنفسيَّةِ التي تتحمَّلُها الأسرةُ الفلسطينيَّةُ خلالَ الحربِ، عبرَ تدخُّلاتٍ تُساهِمُ في مواجهةِ الفقرِ والبطالةِ، والحدِّ من الاغترابِ والهجرةِ بينَ الشَّبابِ.

4) **الإصلاح الاقتصادي:** يعدُّ إصلاح النِّظام الاقتصادي ضروريًّا لإعادة إعمار غزَّة، وتحقيق التَّعافي الشَّامل، وبتعزيز القطاعات الإنتاجيَّة، وخلق فرص عمل محليَّة، حيث يمكن تحقيق الاعتماد الذَّاتي، وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجيَّة، ممَّا يؤدّي إلى بناء اقتصاد قوي ومستدام، كما أنَّ الإصلاحات الاقتصاديَّة التي تُشجّع الاستثمار المحلّي والدولي ستسهم في تسريع عمليَّة

(1) الربايعة، إبراهيم. (2024). باحث ومحاضر في قسم العلوم السياسية، جامعة بيرزيت (رام الله).
(2) الإصلاح القانوني، منظمة قانون التنمية الدولية، https://goo.su/WYnWZ4r.
(3) الغصين، سامية. (2024). أستاذة القانون، جامعة الأزهر (غزة).
(4) سليم، محمد جلال. (2023). حماية السلم الأهلي في المواثيق الدولية والقانون الأساسي الفلسطيني. غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد)، ص8.
(5) مقابلة، رائد حلس، مرجع سابق.

إعادة الإعمار والتَّنمية[1]، ومن بين أهمِّ الخطوات التي يجب اتِّباعها للإصلاح الاقتصادي إعادة هيكلة النِّظام الضريبي الفلسطيني بحيث تأخذ بعين الاعتبار عاملين: أحدهما تشجيع الاستثمارات الخاصَّة، والثَّاني العدالة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة[2].

5) **تعزيز النَّهج التَّشاركي:** يعزز النَّهج التَّشاركي في الحياة السياسيَّة والعامة من زيادة معدلات المشاركة السياسيَّة، من خلال تعميم الديمقراطيَّة والتَّبادل السلمي للسُّلطة، وإجراء الانتخابات المحليَّة والتشريعيَّة والرئاسيَّة بصورة دوريَّة[3]، إنَّ التَّشاركيَّة المجتمعيَّة من أهم عوامل نجاح السياسات التنمويَّة في أية دولة جنبًا إلى جنب مع عوامل أخرى مثل التَّخطيط السَّليم، نظرًا لما يترتَّب عليها من مصلحة متبادلة بين المجتمع والمؤسَّسات الرسمية، ومؤسَّسات المجتمع المدني على حد سواء، بالإضافة إلى تعزيز ثقة المواطنين بأجهزة الدَّولة ومؤسَّساتها [4].

ثانيًا: البدائل والحلول الآنيَّة لتصحيح مسار النِّظام السِّياسي الفلسطيني خلال مرحلة التَّشافي:

في ظلِّ العديد من التَّحديات التي تواجه الشَّعب والقضيَّة الفلسطينيَّة، نتيجة حرب الإبادة الجماعية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيَّة، وفي ظلِّ استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وغياب التَّوافق الوطني، وبروز مظاهر للاغتراب الوطني لدَى الشَّباب، والتَّفكير في الهجرة الجماعيَّة لا بدَّ من انتهاج العديد من السِّياسات التي يُمكِن من خلالها تصحيح مسار النِّظَام السِّيَاسي الفلسطيني، ومنها ما يَلِي:

1) **استعادة الوِحْدة وإنهَاء الانقسام الدَّاخلي:** ينبغِي العمل على إنهَاء الانقسام، وترتيب البَيتِ الدَّاخلِي الفلسطيني، وإتمام المُصَالحة، بما يضمن تعزيز احترام حقوق الإنسان وحريَّاته وسيادة القانون، وتشكيل حكومة وحدة وطنيَّة تكون قادرة على مواجهة استمرار ممارسات وجرائم الاحتلال، وإدارة شُئُون الشَّعب الفلسطيني بكفاءة، من أجل تحقيق السِّلم الأهلي في فلسطين.

إنَّ الإدارة السلميَّة لمرحلة التَّشافي لن تكون إلا من خلال إنهاء سريع وعاجل للانقسام الفلسطيني، وتوحيد مؤسَّسات النِّظام السياسي، وإجراء الانتخابات العامَّة بصورة منتظِمَة، والتَّسلِيم السلمي للسُّلطة، فإنهاء الانقسام أصبح ضرورة ملحَّة لتوحيد الصَّف الوطني الفلسطيني لمرحلة

(1) المرجع نفسه.

(2) جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين. (2014). الإصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. غزة: جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.

(3) حسب الله، ناهد. (2024، 23 نوفمبر). أستاذة علم الاجتماع، الجامعة العربية الأمريكية (القدس).

(4) الكواري، عبد الله. (2022). الشراكة المجتمعية وتعزيز الانتماء. مدونات الجزيرة (الدوحة). [https://2u.pw/yX6llxy]

ما بعد الحرب، خاصة أنَّ الانقسام والخلافات السياسيَّة أسهمت في تعقيد حياة المواطن، وأثَّرَت على المشاركة السياسيَّة للشَّباب[1].

2) **العدالة الانتقاليَّة:** تُشير العدالة الانتقاليَّة إلى مجموعة الأدوات المتاحة – سواءً أكانت قضائيَّة أم لا– لأداء هذه المهمة، وبينما تُركِّز العدالة الانتقاليَّة على الماضي، فإنها تُسهم أيضًا في استشراف المستقبل، إذ تُضمِّد الجراح، وتُعزِّز الحوار الاجتماعي، وتُرسِّخ سيادة القانون، ومِنَ النَّاحية المثالية تُعالج أيضًا جذور الصِّراع، مثل عدم المساواة والتَّمييز، وترفع وتجبر الضَّرَر، و تؤدي إلى منع تجدد العنف وبناء سلام دائم[2]، حيث تضمُّ العدالة الانتقاليّة الأفراد الّذين يجتمعونَ من أجلِ معالجة إرث الفظائع الشّنيعة، أو إنهاءِ الحلقات المُتجدّدة من النّزاع العنيف، وذلكَ من خلالِ وضعِ مجموعةٍ من الاستجابات المُختلفة، وهي استجاباتٌ قد تشملُ إدخال الإصلَاحات إلى الأنظِمَة القانونيَّة والسياسيَّة والمؤسَّسات الّتي تحكمُ المجتمع.

3) **حماية السِّلم الأهلي:** إنَّ السِّلم الأهلي في فلسطين مُهدَّد بعوامل خارجيَّة أبرزها الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته الممنهجة في إشعال الفتنة، إلى جانب عوامل داخليَّة تشمل غياب العدالة، واستمرار الانقسام، وغياب الممارسة الديمقراطيَّة، ممَّا يعمِّق أزمة الثِّقة، ويزيد من هشاشة الوضْعِ الدَّاخلي، إنَّ حماية السِّلْم الأهلي تمثِّل مسؤوليَّة وطنيَّة عُلْيا يجب أن تضطلع بها جميع الأطراف، لا سيَّما الأحزاب السياسيَّة[3]، إنَّ تعزيز السِّلم الأهلي يُعدَّ بمنزلةِ الأمنِ الاجتمَاعي والرَّكيزة الأساسيَّة لبناء مجتمع فلسطيني متماسك، خلال مرحلة التَّشافي بعد الحرب، وهذا لن يتحقق إلا من خلال مواجهة خطاب الكراهية، ونشر ثقافة التسامح وتقبُّل الآخر، واحترام الحريَّات العامَّة، والتَّوزيع العادل للثَّروة، وتعزيز المشاركة السياسيَّة لكافَّة فئات المُجْتمع.

4) **العدالة الاجتماعية:** تعتبر العدالة الاجتماعية الأرضيَّة المشتركة لتحقيق سلام اجتماعي بين كافَّة شرائح أو مكونات المجتمع الفلسطيني، فلا يمكن أن نحقق عدالة اجتماعيَّة دون التخلُّص من كافَّة أشكال الواسطة والمحسوبيَّة التي تعدُّ الأساس النَّاظم لبناء علاقات اجتماعيَّة سلبيَّة داخل المجتمع، حيث عدَّ ماركس العدالة الاجتماعيَّة بأنَّها الفضيلة الأولى التي ينبغي أن تتجه إليها الحياة الأخلاقية، فمن خلال إقامة العدالة الاجتماعية تتحقق ذات الإنسان على أساس الإنسانية، بعبارة أخرى ينبغي أن يتقرر لكل إنسان قدر معين من الحقوق بغض النظر عن

(1) مقابلة، ناهد حسب الله (2024)، أستاذة علم الاجتماع في الجامعة العربية الأمريكية، مرجع سابق.

(2) المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ). (د.ت). العدالة الانتقالية. [https://goo.su/vW504aq]

(3) أبو ركبة، طلال وآخرون. (2021). مرتكزات السلم الأهلي والمجتمعي في فلسطين. رام الله: الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون، ص22.

إسهامه في العمليَّة الاجتماعيَّة[1]، يجب أن ترتكز العدالة الاجتماعيَّة في الحالة الفلسطينيَّة على سيادة القانون، والتَّوزيع العادل للثَّروة، ومنح الفرصة لكل فئات المجتمع في تولي المناصب العليا، ومحاربة الفساد والإقصاء والمحسوبيَّة، وتعزيز قيم المواطنة.

مواجهة خطاب الكراهية: يمثل مواجهة خطاب الكراهية أهمية كبيرة للحفاظ على السلم الأهلي وبناء السلام المجتمعي، وهذا لن يحدث إلا من خلال قيام فصائل العمل الوطني والإسلامي بأخذ دورها في تعزيز السِّلم الأهلي داخل المجتمع الفلسطيني، من خلال الالتزام بميثاق شرف لوقف التحريض وخطاب الكراهية، وإشاعة جو المصالحة والتَّسامح والوئام داخل المجتمع الفلسطيني، بعيدًا عن خطاب الكراهية والتَّحريض والتكفير[2]. تمثِّل مواجهة خطاب الكراهية أهميَّة كبرى في بناء مجتمع فلسطيني متماسك قادر على مواجهة التَّحديات والصُّعوبات، نظرًا لخطورة استمرار خطاب الكراهية والتكفير والتخوين على البناء الاجتماعي والتَّعايش السِّلمي.

5) **تعزيز النَّهج الدِّيمقراطي:** تتمثل أهميَّة تعزيز النَّهج الديمقراطي في تحقيق مبادئ الحريَّة والعدالة والمساواة، وضمان الأمن الشَّخصي والاجتماعي والاقتصادي، وترسيخ قيم التعايش السلمي، كما تسهم الديمقراطيَّة في إشراك الشَّعب في عمليَّة صنع القرار، وتُشجِّع على التنمية الاقتصاديَّة، والانسجام الاجتماعي، وتقلِّل من احتمالات خوض الحروب، ممَّا يجعل الدول أكثر استقرارًا، لذلك سيكون لتعزيز النَّهج الديمقراطي في الأراضي الفلسطينية تأثير بالغ الأهميَّة في جميع التَّفاعلات والعمليَّات السياسيَّة الراهنة والمستقبليَّة [3]. إنَّ تعزيز النَّهج الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني من خلال الارتكاز على صندوق الانتخابات والتَّبادل السلمي للسُّلطة هو ضمانة من ضمانات تصحيح مسار النِّظام السِّياسي الفلسطيني خلال مرحلة التَّشافي.

6) **الاحتكام للقانون:** يُمثِّل الاحتكام للقانون والالتزام به قيمة أساسيَّة لدى الكل المجتمعي في مدى الرقي بالوعي الحضاري نحو أهميَّة الالتزام بمفهوم القانون كأداة إيجابيَّة نحو تعزيز قيم المساواة والعدالة داخل أيِّ مجتمع من المجتمعات[4]، إنَّ إعادة الاعتبار لمبدأ المشروعيَّة وتقويَّة حكم القضاء يُسْهِمان في تعزيز وحماية السِّلم الأهلي في فلسطين، لما فيه من ملاحقة فعليَّة لكلِّ من

(1) عليوي، معاذ. (2018). العدالة وحرية التعبير.. خطوات الوصول للسلم الأهلي في المجتمع. الجزيرة نت (الدوحة). [https://2u.pw/xUlO4K]

(2) مقابلة، إبراهيم الربايعة (2024)، مرجع سابق.

(3) الشقاقي، خليل. (1996). عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية، (25). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 24.

(4) مقابلة، سامية الغصين، (2024)، مرجع سابق.

يهدد السِّلم الأهلي في المجتمع قولًا وعملًا، وهو المدخل الحقيقي لتحقيق مبدأ سيادة القانون وفصل السُّلطات لبناء مجتمع متماسك، بعيد عن الفئويَّة والمحسوبيَّة.

7) **حماية حقوق الإنسان والحريَّات العامَّة:** تعدُّ حماية حقوق الإنسان واحدة من أهم الضمانات التي كفلها القانون الدولي بكل مكوناته، بدءًا من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصَّادر عام 1948م، والعهدين الدوليين للحقوق السياسيَّة والمدنيَّة والحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة الصَّادرين عام 1966م، وكذلك فعلت الدول بنصِّها في دساتيرها الوطنيَّة على مجموعة من المبادئ المتعلِّقة بالحقوق والحريَّات العامة[1]،

تعزيز المساواة بين الجنسين: تُعَدُّ المساواةُ بينَ الجنسينِ حقًّا من حقوقِ الإنسان، ويُساهِمُ ضمانُ حقوقِ النِّساءِ السياسيَّةِ والاقتصاديَّةِ والاجتماعيَّةِ في تعزيزِ السِّلمِ والاستقرارِ الأهليّ في المجتمعِ الفلسطينيّ. فالمجتمعاتُ التي تتمتَّعُ فيها جميعُ الفئاتِ بفرصٍ متساويةٍ في التعليمِ والصحَّةِ والعملِ تكونُ أكثرَ أمنًا وتماسكًا. كما أنَّ العنفَ ضدَّ النساءِ يُعَدُّ من أشكالِ العنفِ المجتمعيّ الذي يُهدِّدُ السِّلمَ الأهليَّ ويؤدّي إلى عدمِ الاستقرارِ. ويُساهِمُ تعزيزُ مشاركةِ النساءِ في الحياةِ السياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ في تحقيقِ العدالةِ الاجتماعيَّةِ، وتعزيزِ التماسكِ المجتمعيّ، وترسيخِ مفاهيمِ المشاركةِ والسِّلمِ الأهليّ.

الخاتِمة:

تُشير هذه الدراسة إلى أن الأزمة في الحقل السياسي الفلسطيني ليست ظرفية أو مرتبطة بتطورات آنية، بل هي أزمة بنيوية ممتدة تعكس حالة من الجمود والتكلّس السياسي والمؤسسي الناتج عن تراكمات طويلة من الانقسام الداخلي وتراجع فاعلية النظام السياسي الفلسطيني. وقد انعكس هذا الواقع سلبًا على المشروع الوطني، حيث تعثّر كل من مساري التسوية والمقاومة في تحقيق أهداف حاسمة أو تقديم رؤية سياسية واضحة، الأمر الذي أضعف مكانة القضية الفلسطينية إقليميًا ودوليًا، وسمح للاحتلال الإسرائيلي باستثمار حالة الانقسام لتعزيز سياساته وفرض وقائع ميدانية تُقوّض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

كما تكشف الدراسة أن هذه الأزمة لا يمكن فهمها بمعزل عن السياق الأوسع للبنية السياسية والفكرية في المنطقة، إذ تتداخل مع إشكاليات أعمق تتعلق بآليات إنتاج القرار السياسي وأنماط التفكير السائدة، والتي ساهمت في إعادة إنتاج الانقسام بدل تجاوزه. وقد أدى ذلك إلى تراجع القدرة الفلسطينية على التأثير في البيئة الإقليمية والدولية، وإضعاف فرص بناء مشروع وطني موحد قادر على الاستجابة للتحديات المتصاعدة.

(1) القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003م، المادة رقم 32.

وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة على ضرورة إعادة النظر في المشروع الوطني الفلسطيني من خلال مقاربة شاملة تتجاوز المعالجات الجزئية، نحو رؤية استراتيجية كلية تعيد تعريف أسس العمل السياسي الفلسطيني. وفي مقدمة ذلك تعزيز مبدأ الشراكة الوطنية كإطار جامع يضمن إشراك مختلف القوى والفصائل السياسية على أساس التعاون والتكامل بدل الإقصاء والاستئثار، بما يعزز وحدة القرار الوطني.

وتخلص الدراسة إلى أن تجاوز الأزمة الراهنة يتطلب انتقالًا جذريًا من إدارة الانقسام إلى بناء الوحدة الوطنية، ومن الحلول المؤقتة إلى مشروع وطني متكامل يعيد الحيوية للمؤسسات السياسية، ويعزز صمود المجتمع الفلسطيني، ويعيد تموضع القضية الفلسطينية في سياقها الإقليمي والدولي بما ينسجم مع حقوق الشعب الفلسطيني وتطلعاته التاريخية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المقابلات:

- حسب الله، ناهد. (2024). أستاذة علم الاجتماع، الجامعة العربية الأمريكية (القدس).
- حلس، رائد. (2024). استشاري وباحث في التنمية الاقتصادية (غزة).
- الربايعة، إبراهيم. (2024). باحث ومحاضر في قسم العلوم السياسية، جامعة بيرزيت (رام الله).
- العجلة، مازن. (2024). باحث وخبير في الشأن الاقتصادي (غزة).
- الغصين، سامية. (2024). أستاذة القانون، جامعة الأزهر (غزة).
- نجم، رائد. (2024). باحث في الشأن السياسي (غزة، فلسطين).

ثانيًا: الكتب:

- بوطالب، محمد نجيب. (2009). سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي (ط. 2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد. (2000). العقل السياسي العربي (ط. 4). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجابري، محمد عابد. (2009). تكوين العقل العربي (ط. 10). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسين، صالح قاسم. (2014). أزمة العقل العربي المعاصر. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- العلي، صالح أحمد. (1955). محاضرات في تاريخ العرب (الجزء الأول) (ط. 4). بغداد: مطبعة المعارف.

ثالثًا: الدراسات والأبحاث

- أبو ركبة، طلال وآخرون. (2021). مرتكزات السلم الأهلي والمجتمعي في فلسطين. رام الله: الائتلاف المدني لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون.
- أبو كريم، منصور. (2022). الصراع الداخلي الفلسطيني على السلطة بين حركتي فتح وحماس: أبعاده وتداعياته ومآلاته. رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).
- البصير، نور الدين. (2018). أزمة الخطاب الديني في الفكر العربي المعاصر بين فوضوية التأويل وقداسة التنزيل. مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، (7). الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
- جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين. (2014). الإصلاحات المطلوبة على السياسات الاقتصادية الكلية والمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. غزة: جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين.
- حجاوي، سلافة. (2003). دولة فلسطين المرتقبة: قراءة في العقل السياسي الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، 14(53). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- دراغمة، أيمن. (2020). الشراكة الوطنية حجر الأساس لخارطة الطريق الفلسطينية. أنقرة: مركز رؤية للتنمية السياسية.
- سليم، محمد جلال. (2023). حماية السلم الأهلي في المواثيق الدولية والقانون الأساسي الفلسطيني. غزة: الهيئة الدولية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني (حشد).
- الشثري، تركي بن رشود. (2010). العقل السياسي العربي.. محدداته وتجلياته. صحيفة الجزيرة، (13720). الرياض: صحيفة الجزيرة.
- الشقاقي، خليل. (1996). عملية السلام والبناء الوطني ومستقبل التحول نحو الديمقراطية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية، (25). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- عقل، صلاح. (2025). قراءة في الواقع السياسي الفلسطيني. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية.
- غانم، أسعد. (2024). الفلسطينيون وإعادة البناء الوطني من خلال الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة. عمان: مركز الناطور للدراسات والأبحاث.
- كيالي، ماجد. (2021). قراءة في الأزمة الوطنية الفلسطينية. مجلة الدراسات الفلسطينية، (126). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- محيسن، تيسير. (2019). النظام السياسي الفلسطيني: إعادة التموضع في إطار الجغرافيا السياسية الجديدة في المنطقة. مجلة بوابة الهدف الإخبارية. غزة: فلسطين.

- محيسن، تيسير. (2020). نحو خطة وطنية للشباب في فلسطين: نشاطات تنموية في المجتمع الفلسطيني. رام الله: وكالة الأنباء الفلسطينية وفا.
- ناصر، خلود. (2024). من فضاءات للتعلم إلى مساحات مستباحة: الحرب والتعليم المدرسي في قطاع غزة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- هلال، جميل. (2011). إشكاليات التغيير في النظام السياسي الفلسطيني. مجلة الدراسات الفلسطينية، (87). بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

رابعاً: الصحف ومواقع الانترنت:

- أبراش، إبراهيم. (2019). النظام السياسي الفلسطيني، من الأزمة إلى الانهيار. ميدل إيست أونلاين (لندن). [https://2u.pw/7IsFU]
- الإبراهيمي، نضال. (2015). الدولة العربية صراع العقيدة والقبيلة. جريدة رأي اليوم الدولية (لندن). [https://goo.su/CuW8]
- أبو السعود، مصطفى. (2018، 17 يونيو). الشراكة السياسية.. الطريق نحو استقرار المجتمع. الجزيرة نت (الدوحة). [https://2u.pw/wBC00]
- الإصلاح القانوني، منظمة قانون التنمية الدولية. (د.ت). [https://goo.su/WYnWZ4r]
- حرب، جهاد. (2025). احتجاجات غزة... وأزمة العقل الفلسطيني. وكالة معا الإخبارية (بيت لحم). [https://goo.su/WDNX8]
- طلب، رجاء. (2018، 13 أبريل). تشوُّهات العقل السياسي العربي! موقع عمون (عمان). [https://2u.pw/CojSJ]
- العاصي، حسن. (2019). أزمة العقل العربي. جريدة الحدث (رام الله). [https://goo.su/bjlqI]
- عايق، موريس. (2017). العقل السياسي العربي... عودة إلى الجابري. جريدة العربي الجديد (لندن). [https://goo.su/W2qJ]
- عطاالله، أكرم. (2025). أزمة العقل السياسي الفلسطيني. جريدة الأيام الفلسطينية (رام الله). [https://goo.su/BKGA]
- عقل، صلاح. (2025). قراءة في الواقع السياسي الفلسطيني. المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية (برلين). [https://goo.su/KWFrFwB]
- عليوي، معاذ. (2018). العدالة وحرية التعبير.. خطوات الوصول للسلم الأهلي في المجتمع. الجزيرة نت (الدوحة). [https://2u.pw/xUIO4K]
- العناني، زياد. (2010). ما بعد الجابري. جريدة الإمارات اليوم، مؤسسة دبي للإعلام (أبو ظبي). [https://goo.su/d1vAn]

- الكواري، عبد الله. (2022). الشراكة المجتمعية وتعزيز الانتماء. مدونات الجزيرة (الدوحة). [https://2u.pw/yX6IIxy]
- المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ). (د.ت). العدالة الانتقالية. [https://goo.su/vW504aq]
- المشنى، عوني. (2017). العقل السياسي الفلسطيني: مراجعة نقدية. وكالة معا الإخبارية (بيت لحم). [https://2u.pw/u8AnP]
- المشني، عوني. (2018). العقل السياسي الفلسطيني بعد البرمجة. وكالة وطن للأنباء (رام الله). [https://2u.pw/EQK9L]
- المصدوقي، مصطفى. (2015). هكذا تكلَّم الجابري في نقد العقل السياسي العربي. جريدة بيان اليوم. [https://goo.su/xv999]
- المصدوقي، مصطفى. (2015). هكذا تكلم الجابري في نقد العقل السياسي العربي. مرجع سابق.
- معالي، خالد. (2018). أزمة العقل الفلسطيني. أمد للإعلام (القاهرة). [https://goo.su/DGSa2cj]